توحيد المصطلح العلمي في الوطن العربي
الجهود والعوائق

أ. مصطفى زماش
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

يروم هذا البحث إلى تتبع إشكالية تعدد المصطلح العلمي في الساحة العربية لما شهدته من تطور هائل في جميع مجالات العلوم الحديثة وخاصة الوافدة علينا من العالم الغربي، فشهد ذلك اضطرابا في وضع المصطلحات، وفوضى في تطبيقها. فشيوع المصطلحات فرض على كثير من الباحثين انتقاء مصطلح دون الآخر؛ إذ تجد كل واحد يستعمل مصطلحا خاصا به، وهذا ما خلق نوعا من الاضطراب والتشتت المصطلحي في الوطن العربي.

والإشكالية المراد تشخيصها ودراستها في هذا المقال، هي: ما الأسباب الكامنة خلف تعدد المصطلح للمفهوم الواحد الوافد إلى الوطن العربي؟ وفيم تتمثل جهود اللغويين أفرادا وهيئات في علاج هذا الداء؟ وما الحلول المقترحة المناسبة، التي من شأنها الحد من هذه الفوضى المصطلحية أو التقليل منها قدر المستطاع؟

الكلمات المفتاحية:

المصطلحية، المصطلح العلمي، التوحيد، التنسيق، الترجمة، التعريب،...

Abstract:

This study aims at investigating the polemical issue of the existence of a variety of scientific terminology in different Arab countries, which coincided with the considerable advance in modern sciences in the western world, which had a major influence in academic arena in Arab countries. This led to a lack of consensus over the adoption of those terms. The widespread of a variety of scientific terms perplexed scholars and pushed each scholar to adopt certain terms and ignore others, which resulted in a chaotic situation in academic institutions in Arab countries. The research questions that are put forward are as follows: What are the causes of the existence of a variety of scientific terms that refer to the same adopted entity in Arab countries? In what way could scholars and linguists solve this problem? And what are the appropriate solutions that could put an end to and overcome the chaotic situation of the existence of a variety of terminology that refer to the same entity in Arab academic institutions?

Key words: terminology, scientific term, unification, coordination, translation, derivation, arabization,…

مهاد:

ترتب عن الانفجار الحضاري الذي يشهده العالم، تكاثر الاختراعات والاكتشافات والأطروحات الفكرية والمفاهيم العلمية والإنسانية، فتكاثرت -تبعا لذلك- المصطلحات المعبرة عنها، بالموازاة مع انفتاح سكان المعمورة على بعضهم، نتيجةَ وسائل التواصل المختلفة المتاحة، فلم تعد هذه المصطلحات التي أكثرها أجنبي، تمر عبر قنوات معلومة تمكّن المختصين والمجمعيين العرب من إلباسها اللبوس العربي قبل وفودها إلينا، بل أحيانا ما يتلقفها المستعملون من عموم الناس قبل أن يعرفها المختصون، فإذا احتاج المذيع أو مقدم الأخبار أو أستاذ المدرسة إلى استعمالها، ارتجل لها مصطلحا يفتقر إلى المعايير الرصينة الموصى بها. وتتعدد المصطلحات بتعدد الواضعين، فينغلق الكلام وينبهم القول، ويلتبس المقصود بغير المقصود.

هذه الإشكالية الكبيرة والفوضى العارمة التي نعيشها، أثارت حفيظة الغيارى على اللغة العربية من أساطين المجامع اللغوية فتنادوا وتداعوا إلى توحيد المجامع وتوحيد المصطلحات.

- ظاهرة تعدد المصطلح العلمي العربي:

لم يعد مشكل تعدد المصطلح العلمي العربي مشكلا عارضا يظهر بين الفينة والأخرى هنا أو هناك، فلا تتأذى اللغة ولا الباحث منه إلا قليلا، فالتسارع التكنلوجي والتطور الحضاري الذي تسبب في سيل من المصطلحات اجتاح الوطن العربي كله، جعل هذا المشكل ظاهرة سلّم بخطرها الأكثرون، فسعوا حثيثا لحلها؛ فمن المعلوم «أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم»[1]. و»من شأن اختلاف أسماء المصطلح أن يسبب ضعف التفاهم بين العرب»[2]. وذلك لأن هذه «الفوضى سينجم عنها فوضى أخرى في فهم مداليل هذه المصطلحات من جهة، والقطيعة الثقافية والعلمية بين مشرق الوطن العربي ومغربه»[3]، حيث «تؤثر بصورة سلبية في (...) تبادل المعرفة العلمية، وإيصالها للقراء في شتى أجزاء العالم العربي»[4]، فكم أرهق وأربك هذا التباين والتعدد في المقابلات الدارس اللساني العربي وبعثر الجهود، وأدى في كثير من الأحوال إلى الافتقار إلى الدقة، والمصطلح ينبغي أن يدل على مفهوم مجرد يميزه عن أي مفهوم آخر، ولن يتوافر ذلك إلا بتوحيد المقابلات وتثبيت العلاقة بين المصطلح ومفهومه، وبذا فقدت هذه الجهود أهم ما نحتاج إليه في العمل المصطلحي، ولا يخفى أن التعريف الدقيق المنضبط للمصطلح في مصادره ومظانه، يسعف في تحديد المقابل المناسب في العربية، فيسهل بالتالي وضع حد لتعدد المصطلح وتباين مقابلاته. وأدى أيضا إلى لجوء كثير من اللسانيين إلى المصطلح الأجنبي وحده حيث يسعفهم بما يبتغون، أو إلى المصطلح الأجنبي وإلى جواره مرادفه بلفظ عربي توخيا للدقة وأمانا من اللبس والغموض[5].

ولا يتوقف الأمر عند الدارس العربي وحسب، بل الوطن العربي كله مسيس بذلك، إذ إنه «يهدد وحدته القائمة أساسا على وحدة لغته التي هي وعاء الحضارة العربية الإسلامية وقوامها منذ قرون عديد»[6]. ويكفي أن نعلم أن «المصطلحات تتوالى على ساحة الفكر العلمي بواقع خمسين مصطلحا جديدا أو أكثر في كل يوم»[7]. ومع التقدم السريع في العلوم، ومع هذا الاختلاف الذريع في المصطلحات بتنا «نخشى أن لا يمسي أحد منا يفهم الآخر بدقة ووضوح»[8]، وبالجملة ما الاختلاف في استعمال المصطلحات إلا علامة «من العلامات الواضحة على ضعف هذه الأمة وتفرقتها»[9].

غير أن «علي القاسمي» هوّن من شأن تعدد المصطلحات في حالة شياعها في أقطار الوطن العربي، فتكون حينئذ من قبيل المترادفات التي يجوز استخدام أي منها من غير حرج، والمستقبل كفيل كما يقول- بتفضيل أحدها على الآخر، ولكن الخطر في نظره «يكمن إذا اختص كل قطر بلفظ واحد دون غيره من المترادفات»[10].

وينقل «الزركان» عن «محمد جميل الخاني» في وصف حال الاصطلاح العربي قوله: «أتى على اصطلاحات العلوم والفنون لا سيما الطبية منها حين من الدهر وهي تتخبط في دياجي الإبهام... فاعتراها التشويش والتحريف واستولت عليها الأغلاط والتصحيف حتى اللفظ يوضع لغير ما سمي به، فانتشر الالتباس في الألفاظ، وسرت الفوضى في الأسماء، فأصبح كل يسمي الشيء بما تهواه نفسه مما أدى إلى توالي العقبات في سبيل التفاهم، وسد في وجوه مريدي العلوم أبواب السهولة والإقبال... حتى لا يكاد ينتهي الإنسان من قراءة صفحة إلا ويمر عليه من المصطلحات أنواع وألوان»[11].

ومن السهل بعد قليل من التدبر والمقارنة بين النظم والقوانين المعمول بها في هذه البلدان وبين الكتب المقررة في مدارسها أن يتضح لنا مبلغ التضارب والاختلاف سواء أكان ذلك في مصطلحات التشريع والقضاء والإدارة ومصطلحات الجيش والشرطة أو أوضاع العلوم والفنون ومصطلحات الدواوين[12]. فقارئ كتب اللسانيات –مثلا– المترجمة منها أو الموضوعة بالعربية تتخطفه أمواج الفوضى المصطلحية ما بين مغرب الوطن العربي ومشرقه، وهو ما يحول دون فهم هذا العلم فهما دقيقا صائبا[13].

يقول «محمد شرف»: «وقد سار معربو هذا الزمن ومترجموه في نقل اللغات الفرنجية على طرق مختلفة، فابتدع هذا أسلوبا جرى عليه، خالفه فيه غيره، واستن آخر سنة لم يشايعه عليها أحد، وصار كل معرب يضع لنفسه منهاجا لتصور الألفاظ والمعاني أو لتعريبها، وانطلقت للأقلام وللألسنة الأعنة... وصيغت ألفاظ بطرق مختلفة لا تؤدي المقصود منها، وشط المعربون عن الصواب شططا بعيدا... وأكثر هؤلاء المعربين ممن درسوا بلغات فرنجية وابتعدوا عن العربية، فتجدهم يستعملون الألفاظ المبتذلة والسخيفة، والكلمات العامية الركيكة، ويتصرفون بالمعاني ويتناولونها بالزيادة أو النقص والتشويه أو يستعملون المجازات التي لا تتم بها المعاني المقصودة تماما لعدم وقوفهم على الألفاظ العربية المقابلة، أو لعدم وجود طريقة تتبع، أو معجم واف يستدعي للمعونة حتى صار أكثر المعربات لا يتفق في وحدة الاصطلاح أو المدلولات»[14].

ويكفي لمعرفة حجم المشكل الحقيقي الذي يواجه الأمة العربية يكفي أن نرى هذا الحشد المؤسساتي والاستنفار القومي والتداعي الثقافي والسياسي الواسع في الوطن العربي وهذه الهيئات والمؤسسات والمكاتب والمجالس والمجامع الكبرى الممولة وطنيا ودوليا العاملة على الحد من هذا الخطر القادم.

ويعد «الأمير مصطفى الشهابي» من أوائل من تنبهوا لهذا الخطر الداهم، فنادى بتوحيد المصطلحات في الثلاثينات من القرن الماضي «في أربعة أبحاث، وذكر أن اختلاف

المصطلحات العلمية العربية أصبح داء يزداد خطورة باتساع الثقافة في البلاد العربية وازداد عدد المؤلفين والمترجمين في العلوم بها»[15].

«ولعل من أسطع البراهين على ما يعانيه المصطلح العربي من اختلاف هو ما نجده من اختلاف في أسماء الشهور، وفى أسماء النقود. فالشهر الثامن يسمى في لبنان والعراق (آب) وفي مصر (أغسطس) وفي تونس (أوت) أما النقود فعندنا (الجنيه، والدينار، والريال، والدرهم)»[16]. ومن أمثلة ذلك الاختلاف أيضا تعريبهم ل:

Soupiére: سلطانية الشربة (مجمع القاهرة)

ماعون حساء (مجمع بغداد)

حسائية (معجم المنهل)

Thermos: ترموس (مجمع القاهرة)

كظيمة (مجمع بغداد)

قارورة عازلة (المعجم الموحد)

Microphone: مكبر الصوت (المعجم الموحد)

مصوات (مجمع دمشق)

مصداح (تونس)[17]

وقد يستساغ اختلاف المصطلح بسبب اختلاف الجهات الصائغة له، إلا أن غير المستساغ أن تتعدد المصطلحات لدى الجهة الواحدة، بل وممن هم عالمون بخطورة هذا التذبذب ومحاربون له كمكتب تنسيق التعريب بالرباط، إذ جاء في كتاب «الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث» جملةٌ من المصطلحات الطبية الموصوفة بالموحدة وهي غير موحد في الحقيقة، يقول المؤلف: «وعلى الرغم من النداءات المتكررة بشأن توحيد المصطلحات العلمية العربية، فإننا ما نزال نجد كثيرا من العاملين في توليد المصطلحات العلمية، ومصنفي المعاجم المتخصصة يقعون في المشكلة نفسها بين حين وآخر. فلا يعقل والأمر هذا أن تصدر معاجم متخصصة عن جهة علمية عربية واحدة تتباين في تسمية مصطلحاتها وصيغها، وقد صدرت جميعها خلال مرحلة زمنية واحدة»[18]، كمثل:

(Shisama): تصالب (مصطلحات علم النبات)

تقاطع (مصطلحات علم الحيوان)

تصالبة (المعجم الطبي الموحد)

(Cyst): حوصلة (مصطلحات علم النبات)

كيس (مصطلحات علم النبات)

كيسة (المعجم الطبي الموحد)

(Decay): انحلال، تلف (مصطلحات علم النبات)

تفسخ (مصطلحات علم الحيوان)

بلى (المعجم الطبي الوحد)[19]

- أسباب تعدد المصطلح العلمي العربي:

يمكن رد أسباب تعدد المصطلح العلمي العربي الكثيرة والمتباينة إلى عاملين رئيسين: تعدد جهات التعريب والاصطلاح، وغياب التنسيق أو انعدامه. فإذا ما وحدت جهات الاصطلاح كُفينا التنسيق والتوحيد، غير أن تعدد المصطلح ارغم خطورته- لا يرقى لخطورة تفشي الدخيل في لغتنا العربية، ومن هذه الأسباب:

- «الارتجالية والحماسية.

- الفردية وادعاء السبق والريادة، وانعدام الروح الجماعية»[20].

وجلاء ذلك أن غلبة النزعة الفردية جعلت الواحد من الواضعين لا يكلف نفسه عناء البحث عن اجتهادات سابقيه، سواء من الأقدمين أو من المحدثين أو حتى المعاصرين. «بل يسارع إلى وضع مصطلح عربي مقابل للمصطلح الأجنبي، فتتعدد المصطلحات المقترحة دونما مسوغ ولا فائدة»[21]. وغالبا ما تكون المقالات الصحفية العلمية والشبيهة بالعلمية، أول من يتلقف المصطلح الأجنبي الوافد، فينتشر فيها الكثير من المصطلحات المستحدثة التي ارتجلها الصحفيون بعامل السرعة، فوفق بعضهم وأخفق بعضهم الآخر، وقد يظهر للمصطلح الواحد أكثر من ترجمة في بلدين مختلفين بل في صحيفتين من البلد نفسه، والجماهير تقرأ لذاك فتتأثر فئة بهذا وفئة بذاك، وتزداد الشقة اتساعا مع الأيام وتنمو الأجيال متصاعدة في هذا الجو الفوضوي ولا تعرف كيف تتفق.

وتظهر كذلك «فوضى التأليف المدرسي حين يصوغ كل مدرس أو أستاذ للمصطلح مرادفا عربيا يتساوق وقدرته اللغوية أو معرفته العلمية، فتظهر في البلد الواحد كتب متخالفة المصطلحات في مؤلفات من موضوع واحد، ولم تستطع

الحكومات العربية السيطرة على هذه الفوضى إلا في وقت متأخر جدا وضمن حد معين»[22].

– «تعدد مشارب اللسانيين ومصادرهم»[23]، فلما كان وضع المصطلحات يخضع كثير من الأحيان لأعمال الأفراد لا لأعمال المجامع اللغوية والعلمية؛ فإن من «المحتم أن يحدث اختلاف على الألفاظ العربية الدالة على معنى علمي واحد؛ لأن لكل من العلماء الذين يضعون المصطلحات رأيه الخاص في معالجة الكلمة العلمية الأعجمية، كما أن أذواقهم تختلف»[24].

– «النعرة القطرية»[25]: «ذلك بأن عددا من العلماء والباحثين يتعصبون للمصطلح الموجود في القطر الذي ينتمون إليه حتى وإن كان مصطلح آخر في قطر عربي أو أكثر أدق في الدلالة على المفهوم المراد وأنسب وأوسع انتشارا. وقد اشتكى المرحوم مصطفى الشهابي من ذلك كله في زمانه فقال: لقد أصبح اختلاف المصطلحات العلمية داء من أدواء لغتنا الضادية. وهذا الداء ينمو ويستشري كلما اتسعت الثقافة في البلاد العربية، وكثر فيها نقلة العلوم الحديثية، وعدد المؤلفين في تلك العلوم[26].

فلكل عالم رأيه في الألفاظ التي تختار لتأدية كل مصطلح، «فقد يؤثر فيه التأدية عن طريق الترجمة باسم عربي جامد أو مشتق أو طريق التعريب أو طريق النحت، ويختلف الذوق في اختيار اللفظ المطابق للمقابل الغربي من عالم إلى عالم»[27].

بل إن بعضهم «يصر -إرضاءً لنزعة التفرد- على وضع مصطلح جديد مقابل المصطلح الأجنبي ولو علم بوجود مصطلح عربي شائع ومقبول. وإذا تهادوا مؤلفاتهم تعصب كل أستاذ للمصطلحات التي وضعها أو ألف استعمالها. وربما يزري بمصطلحات زملائه»[28].

– «ثم إن ضعف التبادل الثقافي بين البلدان العربية، مشرقيها ومغربيها جملة، ثم ما بين المشارقة والمشارقة، ثم فيما بين المغاربة والمغاربة، تفصيلا؛ كل أولئك يوصد الأبواب في وجه الآخر، ثم لا يلبث أثناء ذلك أن ينحي باللوائم على سواه، لتبرير فعله»[29].

– غياب التنسيق المصطلحي: إن أفدح ما يكلل هذه الوضعية المشخصة فيما يخص التوحيد المصطلحي غياب التنسيق المصطلحي. إنه لمن المفارقات العجيبة أن يكثر الحديث عن التوحيد المصطلحي مع درجة الإصرار (...)، ومع ذلك يظل التنسيق المصطلحي مقدرا تقديرا شكليا، إن لم نقل مغيبا، من غير إتباعه الممارسة الفعلية في الميدان. وما يزيد هذه الوضعية سوءا هو تعدد الجهات العربية المختصة بالوضع المصطلحي (التوليد

المصطلحي) وتجاهل بعضها بعضا. نذكر من أشكال هذه الجهات المعنية بشأن الوضع والتوحيد والتنسيق معا، المجامع اللغوية والعلمية، المنظمات القطرية والعالمية، الهيئات الوصية، الاتحادات العلمية والجمعيات القافية والمهنية والصناعية، علاوة على الجهود الفردية، ونشدد على أنه مع تعدد هذه المؤسسات وتنوعها، فالمصطلح اللساني العربي يعاني من غياب التنسيق بين هذه الجهات في حد ذاتها»[30]. مما يسبب في إضعاف الرابط بين النقلة والمؤلفين في مختلف أقطارنا العربية، ففي كل قطر توضع مصطلحات جديدة لا يدري علماء الأقطار الأخرى عنها شيئا. وتكاد الصلات تكون مقطوعة بين أساتذة الجامعات وكلياتها في مصر والعراق والشام[31]. بسبب فقدان العمل المنظم في هذه السبيل، «فقد أسهمت فيه مجامع وجامعات وهيئات وأفراد»[32].

ويضم عبد الملك مرتاض غياب الاتصال أو قلته، فيما بين علماء اللسان والنقاد العرب أنفسهم إلى ضعف التنسيق العلمي فيما بينهم، الشيء الذي يزيد هذا الأمر سوءا؛ «بحيث نلفي كلا منهم يضطرب في مضطربه، ويهيم في واديه، ويتيه في ناديه؛ فتتطاير الجهود شعاعا، وتتبدد الأنشطة شظايا، وتخيب لدى نهاية الأمر المساعي الطيبة حيث لا تكون الثمرات المجنية إلا شحيحة مزجاة»[33].

– «انعدام المنهجية الموحدة في التعريب»[34]، «ذلك بأن البعض يفضل استعمال المصطلح التراثي مقابلا للمصطلح الأجنبي ما دام موجودا وصالحا لأداء المفهوم العلمي المحدد، بينما لا يلتفت البعض الآخر إلى ما في التراث العربي من مصطلحات ويقدم مصطلحات جديدة، ويتوسع البعض في المجاز، ويعمل آخرون بالتعريب اللفظي، ويقبل البعض بالنحت ويرفضه غيرهم. وقد تحدث محمد شرف صاحب المعجم المشهور في العلوم الصحية والطبيعية عن ذلك كله في زمانه، فقال: وقد سار معربو هذا الزمن ومترجموه في نقل اللغات الفرنجية على طرق مختلفة، فابتدع هذا أسلوبا جرى عليه خالفه فيه غيره، واستن آخر سنة لم يشايعه عليها أحد، وصار كل معرب يضع لنفسه منهاجا لتصور الألفاظ والمعاني أو لتعريبها، وانطلقت للأقلام وللألسنة الأعنة، ووضعت أوضاع وصيغت ألفاظ بطرق مختلفة لا تؤدي المقصود منها، وشط المعربون عن الصواب شططا بعيدا... وأكثر هؤلاء المعربين ممن درسوا بلغات فرنجية وابتعدوا عن العربية، فتجدهم يستعملون الألفاظ المبتذلة والسخيفة والكلمات العامية الركيكة ويتصرفون بالمعاني ويتناولونها بالزيادة أو النقص أو التشويه ويستعملون المجازات التي لا تتم بها المعاني المقصودة تماما لعدم وفوفهم على الألفاظ العربية المقابلة، أو لعد وجود طريقة تتبع، أو معجم واف يستدعى للمعونة حتى صار أكثر المعربات لا يتفق في وحدة الاصطلاح أو المدلالات»[35].

ويرجع «صالح بلعيد» ذلك إلى أمور منها:

- «البعد الحضاري، والنشاط العلمي السابق للغة العربية.
- الامتداد الجغرافي للعربية بين قارتي آسيا وإفريقيا، فيتلاغى بها حوالي ثلاثمائة مليون عربي.
- الامتداد الإسلامي، فالعربية يستعملها أكثر من مليار مسلم في العالم.
- عدم وجود عاصمة لغوية تحميها.
- اختلاف الأرضية المعرفية لدى واضعي المصطلحات، وتعدد أذواقهم.
- العمل الفردي لا الجماعي.
- غياب صيغة التزام وإلزام بما تقره المؤسسات المصطلحية في هذا المجال»[36].

ومثال اختلاف مناهج الاصطلاح المعتمدة من الهيئات العربية ما يلي:

مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

- ♦ الأخذ بالقياس ما احتيج إليه.
- ♦ يقبل السماع من المحدثين.
- ♦ إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان.
- ♦ إجازة النحت إذا اقتضت الضرورة[37].

المجمع العلمي العراقي:

- ♦ إيثار استعمال اللفظ العربي على اللفظ الأجنبي.
- ♦ إحياء استعمال المصطلح العربي القديم إذا كان مؤيدا للمعنى العلمي الصحيح.
- ♦ تفضيل اللفظ العربي الأصيل على المولد، والمولد على الحديث، إلا إذا اشتهر الأخير.
- ♦ تجنب تعريب الأجنبي إلا في أحوال مخصوصة[38].

مكتب تنسيق التعريب بالرباط:

- ♦ ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب ل معناه العلمي.
- ♦ استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه.
- ♦ تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

♦ تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع[39].

و «اتخذت في اصطناعه أساليب مختلفة من الوضع والترجمة والنحت والتعريب»[40]، فالملاحظ على المجامع اللغوية والاتحادات العلمية والمنظمات، أن بعضها «يترجم معنى المصطلح ترجمة يرجع في اختيارها إلى المعاجم اللغوية العربية أو إلى الوضع والتوليد، وبعضها يعرب المصطلح الأجنبي تعريبا، أي ببقية على ما نطق به في أصل لغته مع بعض التحوير ليصاغ على وزن صرفي مقبول في حدود الإمكان»[41].

هذا التنوع في الآليات التوليدية ما بين تعريب الدخيل وتأصيله وإحياء التراث والتوليد الصوري (الاشتقاق) والدلالي (المجاز)، والنحت إضافة إلى تعدد المرجعية اللغوية للمصطلح ما بين المغرب والمشرق، مع غياب منهجية موحدة لكيفية التعامل مع المصطلح الوافد ومقابلته بمكافئ ناجع. كل أولئك كان عوامل تضافرت لتكوين الأزمة[42].

– «تعدد الجهات الواضعة: ذلك بأن التصدي لترجمة المصطلحات الأجنبية في مجالات علمية متعددة كان من جهات متعددة، من مجامع لغوية ومؤسسات علمية ومعاهد مصطلحية وعلماء وأساتذة جامعات ومؤلفين وإعلاميين... ومن الطبيعي أن تتعدد المصطلحات العربية المقترحة خاصة إذا انعدم التنسيق بين هذه الجهات، وتسرب إلى القيام بهذه المهمة غير المتخصصين»[43].

– اختلاف لغات المصدر: «ذلك بأن البعض ينطلق من المصطلح الإنجليزي لكونه أخذ تعليمه باللغة الإنجليزية، بينما ينطلق آخرون من المصطلح الفرنسي للسبب ذاته، وقد ينطلق غير هؤلاء من المصطلح الألماني أو الروسي أو الإسباني... ومن المعلوم أن المصطلح إنما يقوم على خصيصة من خصائص الشيء أو المفهوم، وليس من الحتمي أن تكون المصطلحات المتعددة بتعدد اللغات قائمة على اعتماد الخصيصة ذاتها في التسمية. فقد يصطلح على مرض أو علاج أو دواء بمصطلح يحمل اسم صاحبه في لغة، ويحمل في لغة أخرى مصطلحا يصف خصيصة من خصائص المرض أو العلاج أو الدواء. وينتج عن ذلك طبعا تعدد في المصطلح العربي مقابل مفهوم علمي واحد»[44].

ويقول «محمد علي الزركان»: «وإن اختلاف المؤثر اللغوي الأجنبي في البلاد العربية أنتج اختلافا في المفاهيم والنقل والترجمة والتعبير، وقد كان الاختلاف محصورا فيما يترجم عن اللغتين الإنكليزية والفرنسية لوقوع أكثر البلاد العربية تحت استعمار دولتي هاتين

اللغتين. وزاد هذا التفاوت تباعدا بعد الحرب العالمية الثانية بمن تأثر باللغة الروسية وسواها»[45].

وذلك نتاج «الاحتلال الإنجليزي والفرنسي لديارنا العربية، فإن الفرنسيين والإنجليز حين سيطروا على التعليم في بلادنا ألزموا الناشئة أن تتعلم لغتيهما وجعلوهما لغة العلم في المدارس العليا وكذلك في الجامعات جين أنشئت. وأدى ذلك فيما بعد- إلى بلبلة واسعة في صوغ المصطلحات العلمية حين ترجمت وعربت، فإن بلاد المغرب: تونس والجزائر والمملكة المغربية وكذلك لبنان وسوريا في الشام ترجمت وعربت عن الفرنسية، بينما عربت وترجمت مصر ولعراق والأردن والسودان عن الإنجليزية، مما هيأ لاختلاف واسع في الصيغ المختارة للمصطلحات العلمية العربية المقابلة لمصطلحات الغرب العلمية في اللغتين»[46].

ومن العوامل المغفول عنها وجود المترادفات في المصطلحات الأجنبية نفسها فضلا عن اللغة المترجم إليها، ذلك بأن عددا من المفاهيم العلمية وضع لها أكثر من مصطلح في اللغة الواحدة، وإذا تم ترجمة هذه المصطلحات المترادفة، فإن الحصيلة ستكون مصطلحات عربية مترادفة متعددة[47]. «فالترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر وفي اللغة العربية ذاتها»[48]. يشعّب المصطلحات ويعددها.

ويعدد «السراقبي» عوامل أخرى للتعدد، وهي في الحقيقة ليست بسبب في الاختلاف بقدر ما هي سبب في سوء الاصطلاح، كمثل:

- الجهل بأصول علم المصطلح.
- تولي دور النشر إصدار المعجمات المصطلحية.
- الخلط بين الشرح والتفسير والمصطلح، كقولهم في: Etymology علم تاريخ الكلمات، والصواب: التأثيل، أو التأصيل[49]، وغير ذلك كثير.

- خاتمة:

يتبين مما قد سلف أن تعدد المصطلح أزمة حقيقية تواجه وحدة الوطن العربي على المستوى اللغوي، فتستدعي التنسيق والتوحيد، إلا أن المشكل الأكبر يكمن في تغلغل الدخيل في اللغة العربية حتى ليكاد يحيلها أعجمية محضة، فيكون على ذلك التعدد أهون الشرّين. ولذلك ينبغي العمل على إيجاد هيئة واحدة في الوطن العربي تعمل على

الاصطلاح والتعريب السريع والجيد، تتلقف المفاهيم الجديدة قبل ولوجها للفضاء العربي، وقادرة على فرض قراراتها على الدول العربية، وهذا شبه محال، مع التكاثر المفاهيمي الكثيف، وتعدد وسائل الإعلام وتشعبها، وانتشارها بين العرب، بحيث لا يمكن بناء سد محيط أمام الزحف المصطلحي الوافد، ما لم يوجد صدق إخلاص.

ومجمل الأسباب المذكورة آنفا: تعدد الجهات المُصطلِحة، وتعدد مناهجها، مع غياب التنسيق، بل وتعدد الجهات الموحدة عامل في تعدد المصطلح أيضا. فعلى العرب اليوم التعريب والتعريب، وإن اختلفت المصطلحات وتعددت، حذر فساد اللغة، ثم لا بد من العمل في مرحلة لاحقة على التنسيق.

وقد ظهرت مؤسسات حكومية تعمل على توحيد المصطلح، كمكتب التنسيق بالرباط واتحاد مجامع اللغة العربية بالقاهرة، إذ يتجه عملها نحو انتقاء المصطلح الأصلح للمفهوم أو المخترع الجديد، وافدا كان أو محليا، مما هو موجود ومصطلح عليه، وفاق معايير مخصوصة، ومنهجية رصينة، وقد يعملون على التعريب أيضا رفقة التنسيق، الأمر الذي قد يؤثر على مصداقيتها

الهوامش والإحالات:

1. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، منظمة الصحة العالمية، (د، ط)، 2005، الفصل السابع، ص140.
2. عبد الرزاق البصير، «مجمع الخالدين وتوحيد المصطلح العربي»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، العدد81، ص219.
3. وليد محمد السراقبي، «فوضى المصطلح اللساني»، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، مج83، ج2، ص390.
4. محمود إسماعيل صالح، «فوضى المصطلحات في الكتابات العربية الأسباب وحلول مقترحة»، دراسات مصطلحية، فاس، المغرب، العدد3، 2003، ص115.
5. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حمورابي، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص186.
6. أسلمو ولد سيدي أحمد، «التعريب من خلال تجربة مكتب تنسيق التعريب»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، العدد84، ص198.
7. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د، ط)، 1998، ص406.
8. عبد المالك مرتاض، «إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميائيات»، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد1، ماي 2005، ص30.
9. عبد الرزاق البصير، مجمع الخالدين وتوحيد المصطلح العربي، ج81، ص216.
10. «ألفاظ الحضارة ماهيتها وأثر توحيدها في تنمية اللغة العربية»، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد9، جوان 2009، ص81.
11. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص382.

12. ينظر: محمد رضا الشبيبي، «توحيد المصطلحات»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، العدد8، 1955، ص132.
13. ينظر: وليد محمد السراقبي، «فوضى المصطلح اللساني»، مج83، ج2، ص377.
14. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص382.
15. وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، عالم الكتب، (د، ط)، 2004، ص168. نقلا عن: الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص04.
16. عبد الرزاق البصير، مجمع الخالدين وتوحيد المصطلح العربي، ج81، ص219.
17. ينظر: علي القاسمي، ألفاظ الحضارة ماهيتها وأثر توحيدها في تنمية اللغة العربية، ص81.
18. ينظر: محمد علي الزركان، ص437.
19. المرجع نفسه، ص437 وما بعدها.
20. وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، مج83، ج2، ص386، 387.
21. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154.
22. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص407.
23. وليد محمد السراقبي، «فوضى المصطلح اللساني»، مج83، ج2، ص387.
24. وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، ص169.
25. وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، مج 83، ج2، ص387.
26. ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154. نقلا عن: الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص04.
27. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ط1، 1984. ص136.
28. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154.
29. ينظر: عبد الملك مرتاض، «إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميائيات»، ص27 وما بعدها.
30. يوسف مقران، «دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية»، رسالة دكتوراه (مخطوط)، قسم الأدب العربي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، إشراف: صالح بلعيد، ص27.
31. ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154.
32. أسلمو ولد سيدي أحمد، التعريب من خلال تجربة مكتب تنسيق التعريب، ص198.
33. عبد الملك مرتاض، «إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيميائيات»، ص27 وما بعدها.
34. وليد محمد السراقبي، «فوضى المصطلح اللساني»، مج83، ج2، ص387.
35. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154.
36. صالح بلعيد، «أين تكمن مشكلة المصطلح؟»، دراسات مصطلحية، العدد3، ص42.
37. ينظر: صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، (د، ط)، 2004، ص301 وما بعدها.
38. ينظر: المرجع نفسه، ص297 وما بعدها.
39. ينظر: المرجع نفسه، ص301.
40. أسلمو ولد سيدي أحمد، «التعريب من خلال تجربة مكتب تنسيق التعريب»، العدد84، ص198.
41. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص407.
42. ينظر يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية، ص27.
43. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154.
44. المرجع نفسه، ص ن.
45. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص407.
46. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ص136.
47. ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، ص154.
48. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص404.
49. ينظر فوضى المصطلح اللساني، مج83، ج2، ص387.

المصادر والمراجع:

1. أسلمو ولد سيدي أحمد، «التعريب من خلال تجربة مكتب تنسيق التعريب»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، العدد84.

2. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الطبية والصحية، منظمة الصحة العالمية، (د، ط)، 2005.

3. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ط1، 1984.

4. صالح بلعيد، «أين تكمن مشكلة المصطلح؟»، دراسات مصطلحية، العدد3.

5. صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، (د، ط)، 2004.

6. عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار حمورابي، عمان، الأردن، ط1، 2008.

7. عبد الرزاق البصير، «مجمع الخالدين وتوحيد المصطلح العربي»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، العدد81.

8. عبد المالك مرتاض، «إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيمائيات»، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد1، ماي 2005.

9. علي القاسمي، «ألفاظ الحضارة ماهيتها وأثر توحيدها في تنمية اللغة العربية»، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد9، جوان 2009.

01. محمد رضا الشبيبي، «توحيد المصطلحات»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، العدد8، 1955.

11. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د، ط)، 1998.

21. محمود إسماعيل صالح، «فوضى المصطلحات في الكتابات العربية الأسباب وحلول مقترحة»، دراسات مصطلحية، فاس، المغرب، العدد3، 2003.

31. وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، عالم الكتب، (د، ط)، 2004.

41. وليد محمد السراقبي، «فوضى المصطلح اللساني»، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، مج83، ج2.

51. يوسف مقران، «دور المصطلحيات في اللسانيات دراسة إبستمولوجية»، رسالة دكتوراه (مخطوط)، قسم الأدب العربي، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة تيزي وزو، إشراف: صالح بلعيد.